

إحصائيات الناتج الإجمالي المحلي - الربع الثاني - 2020

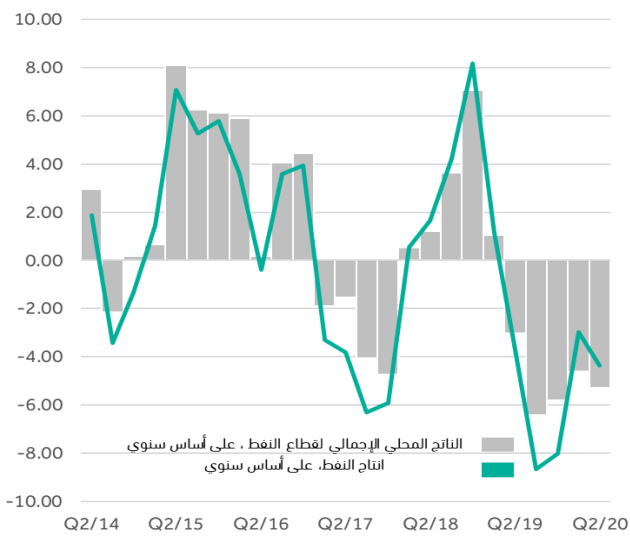
أصدرت الهيئة العامة للإحصاء يوم الأربعاء بيانات الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السعودي للربع الثاني من عام 2020. وقد تراجع الاقتصاد العام بنسبة 7.0% مقارنة بنفس الربع للعام السابق (أنظر الرسم البياني 1)، وأظهر القطاع الغير نفطي تراجعاً بنسبة -8.2% بينما أظهر القطاع النفطي تراجعاً بنسبة -5.3%. وفي القطاع الغير نفطي، تراجع القطاع الخاص بنسبة -10.1% والقطاع الحكومي بنسبة -3.5%.

النمو الحقيقي على أساس سنوي	الربع الأول/2019	الربع الثاني/2019	الربع الثالث/2019	الربع الرابع/2019	الربع الأول/2020	الربع الثاني/2020
الناتج المحلي الإجمالي	1.7	0.5	-0.5	-0.3	-1.0	-7.0
القطاع الغير نفطي	2.1	2.9	4.3	3.8	1.6	-8.2
القطاع الخاص الغير نفطي	2.3	3.4	4.2	5.2	1.4	-10.1
القطاع الحكومي الغير نفطي	1.7	1.8	4.6	1.1	1.9	-3.5
القطاع النفطي	1.0	-3.0	-6.4	-5.8	-4.6	-5.3

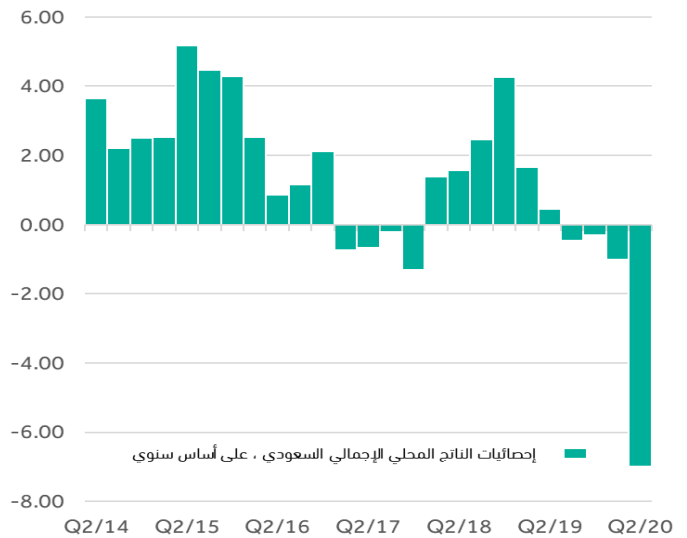
وتتوافق هذه البيانات مع التراجع العالمي في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني نتيجة للإغلاق الكامل بسبب جائحة كورونا. فعلى سبيل المثال، وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام السابق، فقد تراجع الاقتصاد الأمريكي بنسبة -9.1%، والاتحاد الأوروبي بنسبة -14.7%، واليابان بنسبة -9.9%.

يمكن تفسير التراجع في ناتج القطاع النفطي الإجمالي المحلي باستجابة السعودية وأوبك بلس لهبوط أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي الغير مسبوق على الطاقة والذي نتج عن جائحة كورونا. وبناءً على ذلك تم تخفيض إنتاج النفط، حسب اتفاقية أوبك بلس الأخيرة لتخفيض الإنتاج التي تمت في أبريل من هذه السنة (أنظر الرسم البياني 2).

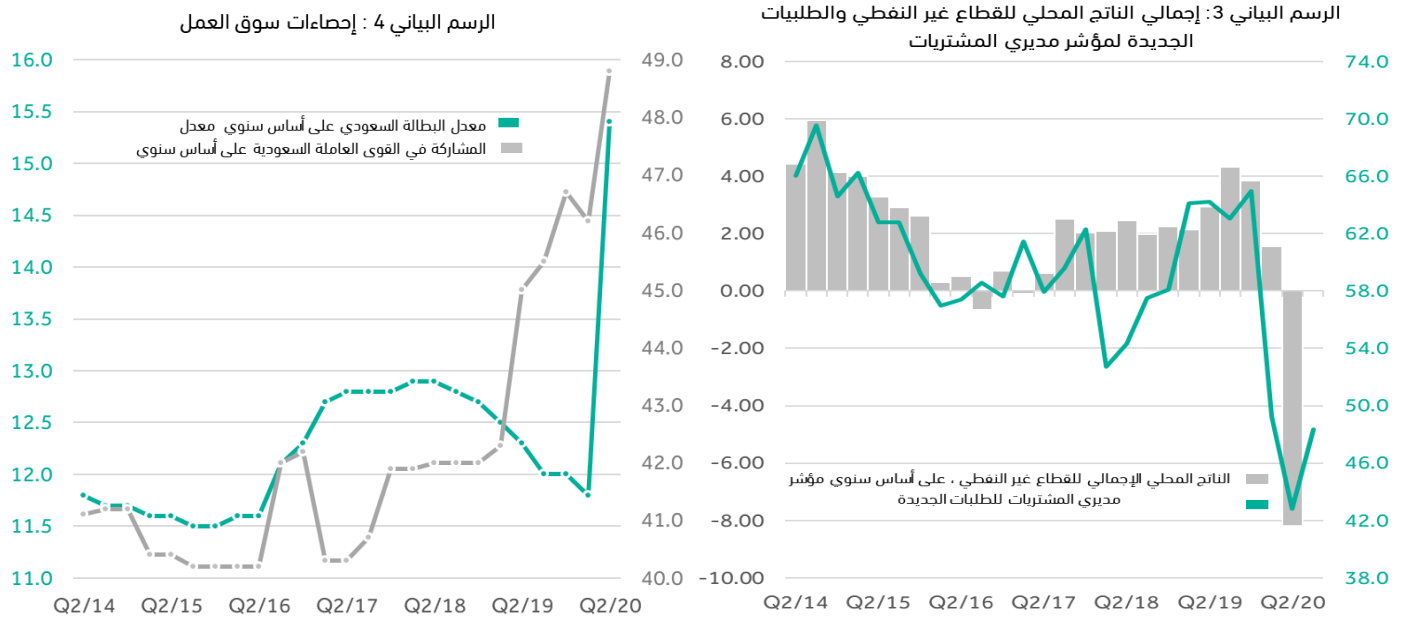
الرسم البياني 2: الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط وإنتاج



الرسم البياني 1: الناتج المحلي الإجمالي



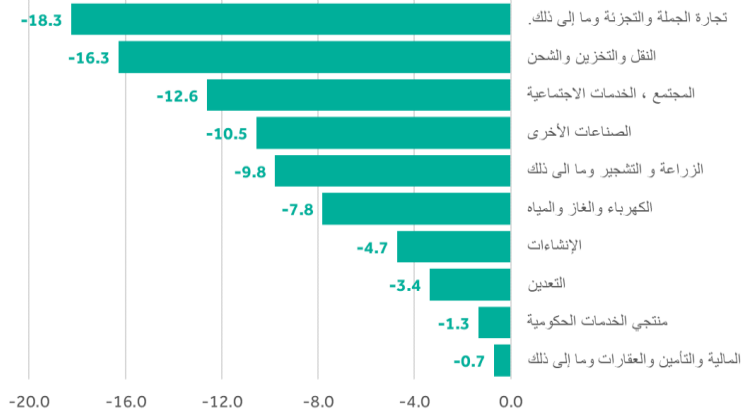
شهد القطاع الغير نفطي تراجعاً غير مسبوق بسبب الحظر الكلي في السعودية خلال الربع الثاني من عام 2020. ونتيجة لذلك، تسبب ذلك في تراجع حاد للنشاط الاقتصادي. مما أثر على سوق العمل كما تظهر ذلك آخر الإحصاءات التي تم إصدارها اليوم. ارتفع معدل البطالة السعودية من 11.8% في الربع الأول من 2020 إلى 15.4% في الربع الثاني (أنظر للرسم البياني 4)، على الرغم من برنامج التحفيز الحكومي الذي يهدف لتغطية رواتب السعوديين بنسبة 60% للقطاعات المتأثرة بجائحة كورونا.



يمكن تفسير هذا الارتفاع في معدل البطالة بشكل جزئي أيضاً بواسطة الارتفاع الملحوظ في مشاركة القوى العاملة من 46.2% إلى 48.8% في الربع الثاني من عام 2020 (أنظر الرسم البياني 4). وعلى وجه الخصوص، دخول النساء السعوديات الى سوق العمل بأعداد كبيرة خلال الربع الثاني حيث ارتفعت مشاركتهم في سوق العمل من 25.9% إلى 31.4% وفي القطاع الغير نفطي، كانت قطاعات تجارة الجملة، تجارة التجزئة وقطاع الضيافة هي الأكثر تأثراً حيث تراجعت بنسبة -18.3% في الربع الثاني، يأتي بعد ذلك قطاع المواصلات، التخزين والاتصالات التي تراجعت بنسبة -16.3% (أنظر الرسم البياني 5).

موجز الرئيس الأول للاستثمار إحصائيات الناتج الإجمالي المحلي - الربع الثاني - 2020

الرسم البياني 5: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاعات الاقتصادية غير النفطية للربع الثاني من عام 2020



يتوافق ذلك مع التوجه العالمي والذي يبين أن قطاع الخدمات بشكل عام وتجارة التجزئة وقطاع الضيافة على وجه الخصوص كانت القطاعات الأكثر تأثراً بجائحة كورونا التي تسببت بهذا الركود الاقتصادي. ومن جهة أخرى، أوضحت القطاعات التي تعتبر دورية وتحولية بشكل عالي بأنها مرنة بشكل ملحوظ خلال هذا الركود الاقتصادي. وبالنسبة للسعودية، ينطبق ذلك بالتحديد على قطاع المقاولات الذي تراجع بشكل قليل بالمقارنة بنسبة -4.7% والذي يعتبر أقل بكثير من إجمالي القطاع الخاص الغير نفطي (-10.1%). وقد كانت القطاعات المالية، التأمين، العقار، والخدمات التجارية هي الأقل تأثراً لأنها تراجعت بهامش نسبته -0.7%.

وبالنظر للنصف الثاني من السنة، يمكن تحديد عدة مؤشرات توحى بأنه من المحتمل أن الربع الثاني كان الأكثر ركوداً. على سبيل المثال، تعديلات مؤشر مديري المشتريات الجديدة، والتي تبين علاقة ارتباط متوسطة المدى مع نمو القطاع الغير نفطي، تشير لظهور تعافي خلال فترة الربع الثالث (أنظر الرسم البياني 3). كما تشير البيانات عالية التردد من تقرير قوقل للتنقل للسعودية "Google Mobility Report" إلى نفس الاتجاه. وبشكل عام، نفترض أن الاقتصاد السعودي في طريقه للإنعاش بعد تحدي الركود خلال الربع الثاني.

30 سبتمبر 2020

د. هانز-بيتر هوبر

الرئيس الأول للاستثمار

الرياض المالية

rcciooffice@riyadcapital.com

موجز الرئيس الأول للاستثمار إحصائيات الناتج الإجمالي المحلي - الربع الثاني - 2020

بيان إخلاء المسؤولية

تم جمع المعلومات الواردة في هذا التقرير بحسن نية من مصادر عامة مختلفة يعتقد بأنه موثوق بها. في حين اتخذت كل العناية المعقولة لضمان أن الوقائع الواردة في هذا التقرير هي دقيقة وأن التوقعات والآراء والتنبؤات الواردة في هذه الوثيقة هي عادلة ومعقولة، ومع ذلك فإن الرياض المالية لا تضمن دقة البيانات والمعلومات المقدمة، وعلى وجه الخصوص، الرياض المالية لا تتعهد أن المعلومات الواردة في هذا التقرير هي كاملة أو خالية من أي خطأ. هذا التقرير ليس، وليس المقصود به أن يفسر على أنه، عرض للبيع أو تقديم عرض لشراء أية أوراق مالية. وبناء عليه، فإنه يجب عدم الاعتماد على دقة، عدالة، أو اكتمال المعلومات التي يحتوي عليها هذا التقرير. الرياض المالية تخلي مسؤوليتها ولا تقبل أي التزام عن أي خسارة ناجمة عن أي استخدام لهذا التقرير أو محتوياته، ولن تكون الرياض المالية مسؤولة ولن يكون أي من منسوبي الرياض المالية من مدراء، ومسؤولين، وموظفين مسؤولين في أي حال من الأحوال عن محتويات هذا التقرير. الرياض المالية أو موظفيها أو أحد أو أكثر من الشركات التابعة لها قد يكون لهم استثمارات في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى المشار إليها في هذا التقرير.

الآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة في هذا التقرير تمثل الآراء الحالية لشركة الرياض المالية - كما في تاريخ هذا التقرير فقط - وبالتالي فهي عرضة للتغيير دون إشعار. ليس هنالك أي ضمان بأن النتائج أو الأحداث المستقبلية سوف تكون متسقة مع أية آراء أو التنبؤات أو التوقعات واردة في هذا التقرير، وما ورد في التقرير يمثل نتيجة محتملة فقط. كما أن هذه الآراء، والتنبؤات والتوقعات تخضع لبعض المخاطر وعدم التأكد والافتراضات التي لم يتم التحقق منها والنتائج أو الأحداث الفعلية في المستقبل قد تختلف بشكل كلي.

القيمة لأي، أو الدخل من أي، من الاستثمارات المشار إليها في هذا التقرير قد تتقلب و / أو تتأثر بالتغيرات. الأداء السابق ليس بالضرورة مؤشرا للأداء المستقبلي. وفقا لذلك، يمكن للمستثمرين أن يحصلوا على ناتج أقل من المبلغ المستثمر في الأصل.

هذا التقرير يقدم معلومات ذات طابع عام ولا يعتبر ظروف، وأهداف، ومستوى المخاطرة لأي مستثمر معين. ولذلك، فإنه لا يقصد بهذا التقرير تقديم مشورة في مجال الاستثمار ولا يأخذ بعين الاعتبار الوضع المالي الخاص و/أو الأهداف الاستثمارية الخاصة و/أو الاحتياجات الخاصة بالقارئ. قبل اتخاذ أي قرار بخصوص الاستثمار يجب على القارئ الحصول على المشورة المستقلة من ذوي الخبرة في المجالات المالية والقانونية و/أو أي مستشارين آخرين حسب الضرورة.

لا يحق نسخ أو توزيع هذا التقرير البحثي، كلياً أو جزئياً، وجميع المعلومات والآراء والتنبؤات والتوقعات الواردة فيه محمية بموجب القواعد ولوائح حقوق الطبع والنشر.

الرياض المالية شركة مساهمة مغلقة برأس مال مدفوع 200 مليون ريال وتعمل بموجب ترخيص من هيئة السوق المالية برقم 37-07070 (سجل تجاري رقم 1010239234) الإدارة العامة: واحة غرناطة 2414 حي الشهداء - وحدة رقم 69، الرياض 13241 - 7279 المملكة العربية السعودية.